

تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات الدول النامية

*Impacts of the 2008 Global Financial Crisis on the Economies of Developing Countries*برياف الطاهر، جامعة محمد خيضر بسكرة، berbastaher@gmail.comقط سليم، جامعة محمد خيضر بسكرة، salim.gat@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/24 تاريخ القبول: 2025/05/29 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

هدف هذا المقال إلى إبراز أهم آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على اقتصاديات الدول النامية، والتي نتجت عن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة وانتشرت عالمياً. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الأزمة أدت إلى تراجع صادرات الدول النامية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المهاجرين، مما انعكس سلباً على معدلات نموها الاقتصادي الكلمات المفتاحية:

الأزمة المالية العالمية - الرهون العقارية - البنوك - الدول النامية

تصنيف JEL: F00، F01،

Abstract:

This article examines the major impacts of the 2008 global financial crisis on the economies of developing countries. Originating from the subprime mortgage crisis in the United States, the crisis spread globally, affecting both developed and developing economies. The study concludes that the crisis led to declines in exports, foreign direct and indirect investment, and migrant remittances, resulting in reduced economic growth rates in developing countries

Keywords:

Global financial crisis, mortgages, banks, developing countries

JEL classification cods :F00، F01، G01

المؤلف المرسل: برياف الطاهر،

berbastaher@gmail.com الايميل:

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2008 أكبر أزمة مالية منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، وقد نتجت عن أزمة الرهون العقارية الرديئة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت آثارها إلى باقي اقتصادات بلدان العالم، كما أن ارتفاع حالة الذعر المالي لدى الأفراد في البلدان التي مستها الأزمة و توجههم الى سحب ودائعهم من المصارف، أدى بشكل واضح إلى انهيار كبريات البنوك العالمية كان أهمها إفلاس Lehman Brothers Bank الذي تجاوز عمره مائة و خمسون عاما على الرغم من أنه تمكن من الثبات وتخطي أزمة 1929، كما أن توقيت وقوع هذه الأزمة كان في عهد العولمة بما يعنيه ذلك من تسارع انتشار للمعلومات وتنوع قنوات انتقال الأزمات.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره، و بما أن الدول النامية كغيرها من الدول الأخرى التي تعمل ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، و تتأثر بالأزمات المالية بسبب ارتباطها به، لذلك تتضح معالم الإشكالية التي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما هي تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات الدول النامية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي السؤالين الفرعيين التاليين:

- كيف انتقلت الأزمة المالية العالمية إلى اقتصاديات الدول النامية ؟
- ما مدى تأثير اقتصاديات الدول النامية بالأزمة المالية العالمية ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

• انتقلت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى الدول النامية عن طريق القنوات التجارية، و تدفقات الاستثمار الأجنبي.

• أحدثت الأزمة المالية العالمية أثارا سلبية على الدول النامية و لكن بدرجات متفاوتة.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التي نحن بصددھا إلى ما يلي:

- خلق مصدر يساعد على فهم الجانب النظري للأزمات المالية.
- توضيح نشأة و تطور أزمة الرهون العقارية لسنة 2007 وتأثيرها على اقتصاديات العالم لسنة 2008.

• تحديد أبرز تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 على اقتصاديات البلدان النامية.

2 أهم الجوانب النظرية للأزمات المالية

1.2 مفهوم الأزمات المالية و أنواعها

1.1.2 مفهوم الأزمات المالية

إن أول ظهور للكلمة الأزمة كان على يد الإغريق في ميدان الطب فهي كانت تعني لحظة مصيرية لتطور مرض ما تكون بين مرحلتي موت أو شفاء المريض، كم ظهر هذا المصطلح مجدداً في القرن السابع عشر للتعبير عن التوتر بين الكنيسة والدولة، ليعود للظهور في العلوم السياسية، الاقتصاد وعلم الاجتماع للتعبير أيضاً عن نقطة تحول في ظاهرة ما سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية.

إن الأزمة المالية هي عبارة عن سقوط كامل للنظام المالي مصحوباً بإفلاس عدد ضخم من الشركات المالية وغير المالية مع انخفاض حاد في نشاط الإقتصاد. (الحافظ، 1999، صفحة 39)

و تُعرف الأزمة المالية كذلك على أنها وصف لحالة اختلال في أسواق المال، بحيث تُصبح أسواق المال عاجزة عن توجيه الأموال بفعالية إلى أفضل الفرص الاستثمارية في ظل الاختيار الضعيف و المخاطر المعنوية.

هناك تعريف آخر أدق و هو ذلك الذي يعرف الأزمة المالية بأنها قصور الأسواق المالية عن توفير التمويل الضروري لأصحاب المشاريع الأكثر ربحية، و ذلك جراء ظاهرتي الانتقاء المعاكس و المخاطر الأخلاقية، و نقصد بالانتقاء المعاكس انتقاء البنوك لأصحاب المشاريع ذات المجازفة الكبيرة ذلك أن هؤلاء يسددون فوائد ضخمة وفق القاعدة المصرفية التي تنص على أنه كلما ارتفعت المجازفة ارتفعت معها أسعار الفائدة.

ويعني الخطر الخلفي أنه بعد حصول المستثمر على القرض من البنك يستخدمه في مشروع آخر غير الذي اتفق عليه مع المصرف لتمويله.

أما الاقتصادي "كينز" فقد فسّر الأزمة المالية بتصرف المستثمرين تصرف القطيع في توجيههم نحو الإستثمار من خلال زيادة طلباتهم على الأصول المالية ليس بسبب أنها تولد دخول بل بسبب أسعارها التي ترتفع، و مع هذا الصعود الذي يستمر تتكون فقاعة مالية، سرعان ما

تتفجر نتيجة حدوث انخفاض حاد، سريع و مفاجئ في أسعار الأصول المالية، ومنه تولد الأزمة المالية.

2.1.2. أنواع الأزمات

توجد عدة تقسيمات للأزمات المالية، يمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1.2.1.2. أزمات أسعار الصرف

وتحدث هذه الأزمات بسبب التحول المفاجئ في أسعار الصرف بصورة تؤثر في مقدرة العملة على أداء وظائفها كأداة للتبادل أو مستودع للقيمة، لذا بالإمكان وصف هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات و تحدث تلك الأزمات عند اتخاذ الجهات الرقابية النقدية قراراً بتخفيض سعر الصرف بسبب عمليات المراهنة أو المضاربة، وبناءً على ذلك، قد تؤدي تلك المراسيم إلى تدهور في قيمة تلك العملة. (عبابنه، 2011، الصفحات 22-23)

و تحدث هذه الأزمات كذلك عندما تتدهور قيمة عملة مُعينة بأكثر من خمسة و عشرون في المئة مقارنة مع عملات مرجعية أخرى.

و يُنشأ هذا المعيار بدمج سعر صرف النقد بتغيير مستويات الإحتياطيات الرسمية وأسعار الفائدة يُفترض بهما أنهما يمثلان حماية الجهات النقدية لسعر تبادل عملتها. (الصانغ و شيما، 2012، صفحة 374)

كما تحدث هذه الأزمات عادة في اقتصاديات البلدان التي تتبع أنظمة أسعار الصرف الثابتة، و هذا على نقيض البلدان التي اعتمدت نظام سعر الصرف المعوم.

2.2.1.2. أزمات أسواق المال

تحدث هذه الأزمات نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، حيث تتشكل هذه الأخيرة عندما يزداد سعر الأصل بشكل غير مبرر، و هذا ما يقع عندما يكون القصد من اقتناء الأصل هو الربح الناجم عن ارتفاع ثمنه و ليس بسبب إمكانية هذا الأصل في توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح هبوط سعر الأصل مسألة وقت عندما يوجد حافز ضخم للبيع، فيبدأ ثمنه في الانخفاض و بعدها تبدأ حالات الفرع في الظهور فتسقط الأسعار ، و يمتد هذا الأثر باتجاه أسعار الأصول الأخرى، سواء في نفس القطاع الاقتصادي نفسه أو في القطاعات الأخرى. (بلقاسم و مهدي، 2009، صفحة 04)

يمكن وصل أزمات سعر الصرف بأزمات أسواق المال عن طريق ما جرى في أزمة 1987 حيث توقع المستثمرون في أمريكا تراجع في قيمة الدولار وهذا أيضًا يتسبب في انخفاض أسعار الواردات إلى الولايات المتحدة و زيادة في قيمة الصادرات و لكن كانت النتيجة معاكسة فقد أدى ذلك إلى انخفاض في قيمة ممتلكات المستثمرين في أمريكا، فسارع أصحاب هذه الممتلكات إلى بيعها متبعين بذلك سلوك القطيع، و نتيجة لكثرة البائعين هبطت أسعار هذه الأصول بشكل كبير و هو ما أدى إلى انهيار سوق الأسهم.

3.2.1.2. الأزمات البنكية

إن الأزمة البنكية تقع عندما يواجه البنك زيادة مفاجئة في الطلب على سحب الأموال أو الودائع، فالبانك يقوم باستخدام نسبة عالية من هذه الأموال في عمليات الإقراض والتشغيل، و يقوم بالإحتفاظ على نسبة معينة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المألوفة، و نسبة أخرى يقرها المصرف لضمان حقوق المودعين في حال إفلاس البنك يطلق عليها نسبة الاحتياطي النظامي أو "الاحتياطي القانوني"، و يواجه المصرف أزمة بنكية حقيقية حينما يشهد هذا الإرتفاع المفاجئ و التزايد الضخم في الطلب على سحب الودائع و التي تتجاوز النسب الإعتيادية للسحب فتحدث الأزمة في هذا المصرف بصورة أزمة تدفق نقدي أو "سيولة"، و حينما تزداد هذه المشكلة و تمتد نحو البنوك الأخرى و بذلك تتحول هذه المشكلة إلى أزمة مصرفية في تلك الدولة. (فارة، 2015 ، صفحة 42)

وتتسم الأزمات البنكية بالهلع أو الذعر المالي لأنها قد تبثلي الجهاز المصرفي بأكمله بشلل يؤدي إلى بث الذعر بين أواسط المودعين الذين يسعون في هذه الوضعية إلى سحب مدخراتهم متبعين في ذلك سلوك القطيع، إلى درجة أن التجربة بينت للعيان أن عواقب هذا التصرف لا تفرق بين المصارف السليمة التي تملك أوضاع مالية جيدة أو سيئة، حيث يشاهد إغلاق أبواب المصارف أملاً في استقرار الأحوال واستعادة الثقة المتزعزعة.

2.2. أسباب الأزمات المالية

إن للأزمات المالية عدة مسببات، يُمكن إيجازها فيما يلي:

1.2.2. عدم استقرار الاقتصاد الكلي

إن من بين أهم العوامل الخارجية للأزمات المالية هي:

- أ- التحولات في شروط التجارة الخارجية ما يجعل من الصعب على زبائن المصارف و العاملين بأنشطة مرتبطة بالتصدير و الاستيراد الإيفاء بتعهداتهم، بالأخص خدمة الديون حيث توضح معطيات البنك الدولي أن ما يقرب من 70% من الدول النامية التي عانت أزمة مالية، شهدت تراجعاً في شروط التبادل التجاري بنحو عشرة بالمئة قبل وقوع الأزمة.
- ب- التغييرات في معدلات الفائدة العالمية إذ أثرت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، ويقدر ما بين خمسين و ستين في المائة من تدفقات رؤوس الأموال من و إلى الدول النامية في فترة التسعينات كان سببها التقلبات في أسعار الفائدة عالمياً.

2.2.2. تخلف في أنظمة الرقابة و المحاسبة

تعاني أغلب الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في الأنظمة و التدابير المحاسبية المتبعة و مستوى الإفصاح عن المعلومات خاصة فيما يتعلق ما يطلق عليه بالديون المعدومة، و نسبتها في محافظ البنوك الائتمانية، كما أنها تعاني من ضعف النظام القانوني الداعم للعمليات المصرفية وعدم التقيد بقوانين لجنة "بازل" للرقابة المصرفية، ويوضح التتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يظهران عقب وقوع الأزمة، كما يبدو أن السلطات النقدية في البلدان النامية التي شهدت أزمات مالية، لم تتمكن من التوقع بحدوثها أو الحماية منها، حيث سُنّت بعد وقوعها القوانين المنظمة و المانعة من تكرار حدوثها و الملاحظ أيضاً التخلي عن تلك التدابير التنظيمية بمجرد انتهاء حدة الأزمة مما أدى إلى تكرار الأزمات و بالتالي عدم وجود حماية فعلية . (التوني، 2004 ، صفحة 11)

3.2.2. غياب المساءلة و نظام للعقوبات

إن مديري البنوك والإدارات العليا فيها لا يتضررون مادياً من جراء الأزمات المالية التي أسهموا في وقوعها، وذلك لغياب المساءلة و لعلمهم مسبقاً أنهم لن يعاقبوا في حالة وقوع خسائر نتيجة الأزمات فلا يتم على سبيل المثال إنهاء عملهم أو تكليفهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة وبالأخص عندما تتحمل البنوك مخاطر تفوق استطاعتها كما وقع على سبيل المثال في هونغ كونغ، الأرجنتين، كوريا، سنغافورة، و من جهة أخرى فإن الإدارات العليا في البنوك و قلة درايتها، كانت من العوامل الرئيسية للأزمات المصرفية و أنّ إجراء تعديل هيكلية المصرف وتناوب الوظائف الإدارية، لم تتمكن من تفادي وقوع الأزمات أو التقليل من وطأتها

لأن نفس المجموعة الإدارية ظلت في مواقع صنع القرارات ، إذ لم يتم تغيير فعلي في الإدارة وأسلوب تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان. (رشيد، 2006، صفحة 177)

وهنا تكمن ضرورة وأهمية إجراء دورات تدريبية لموظفي الجهاز الإداري للبنوك قصد اكتساب مهارات رقابية ومحاسبية حديثة، وتطوير أساليب التسيير المحاسبي والمصرفي، من أجل مواجهة التحديات سواء كانت أزمات مالية، أو غيرها.

4.2.2. نظام سعر الصرف المستقر

إن الدول التي قامت باتباع نظام سعر الصرف الثابت كانت أشد تعرضاً للصدمات الخارجية، في ضوء هذا النظام، يصبح من الصعب على السلطات النقدية أن تلعب دور مصرف الملاذ الأخير للإقراض بالعملة الأجنبية، لأن هذا يعني فقدان احتياطات السلطات النقدية من النقد الأجنبي، ووقوع أزمة سيولة، وتمخض عن أزمة السيولة بروز العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم قلة في عرض النقود ووصعود أسعار الفائدة المحلية وهو ما يزيد من الضغوط ويقام حدة الأزمة المالية على القطاع البنكي، وفي المقابل وعند تبني سياسة سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة السيولة سوف يتسبب في انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تقليل قيمة أصول وخصوم البنوك إلى مستوى أكثر تناسقاً.

2.2.5. غياب الشفافية

و تدل على أن البيانات والمعطيات حول أداء المؤسسات الاقتصادية ليست شفافة بالقدر الكافي وغير دقيقة خصوصاً فيما يخص الكشف عن الحجم الفعلي للاحتياطات من العملات الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه زوال الثقة ورحيل أو هروب رؤوس الأموال.

6.2.2. التدفقات المالية قصيرة الأجل

إن التدفقات قصيرة الأمد قد تكون سبباً في نشوب الأزمات المالية لأن آجال استحقاقها موجز وهذا لا يعني بالضرورة اعتماد عليها الدول ولكن الإشكال أن تعتمد عليها بنسبة كبيرة جداً من نسبة القروض مثل ما حدث في دولة المكسيك، لذا فيجب أن تكون المودوعات المحلية هي الأساس أما التدفقات القصيرة بين الدول فهي مُتَمِّمة لها فقط.

3.2 مراحل الأزمات المالية

إن الأزمات المالية تشبه في دورة حياتها الإنسان وكذلك المنظمات، ولهذا على الجهات النقدية والمالية في البلدان التي تحدث فيها هذه الأزمات أن تحدد بدقة المرحلة التي تمر بها ويعيشها اقتصاد الدولة قبل الدخول في عملية المعالجة.

و بالرغم من أن الأزمات هي عبارة عن ظاهرة يغلب عليها طابع القصور الذي يحصرها في كونها ظاهرة فجائية و لكن في الحقيقة الأمر فإن الأزمة تمر وفق منهجيتها العملية و العلمية المتكاملة بمجموعة من المراحل تتمثل فيما يلي:

1.3.2. مرحلة الظهور (البداية)

و يُشار إليها أيضًا بمرحلة التكوين أو مرحلة التحذير المبكر للأزمة، حيث تبدأ الأزمة الناشئة في الميلاد على هيئة إحساس غامض وتنبئ بخطر يصعب تحديده، نتيجة نقص العديد من البيانات حول أسبابها أو النطاقات التي ستخضع لها وتنمو فيها، و من العوامل الجوهرية في مواجهة الأزمة في طور النشأة هو قوة و إحسان إدراك متخذ القرار و درايته في غياب الأزمة لأسس النمو و من ثم إزالتها في البداية. (المجيد و جميلة، 2009، صفحة 23)

2.3.2. مرحلة النمو

عندما لا يكتثر صانعو القرار في المؤسسة المالية لخطورة الأزمة في طور النشأة، تتنامى و تدخل في مرحلة التطور والانتعاش، حيث يغذيها في هذه الحالة صنفان من العوامل المساعدة وهما: (الخديري، 1993، صفحة 74)

- مغذيات ومحرضات ذاتية منبثقة من صميم الأزمة التي نشأت معها في طور التكوين
- مغذيات وعوامل خارجية اجتذبتها الأزمة و تفاعلت معها و بها زادت قوة جديدة و قدرة على التوسع و الانتشار.

في تلك المرحلة يتزايد الشعور ولا يستطيع صانع القرار أن يجحد وجودها، أو يتغاضاها نظرا لوجود ضغط مباشر يتفاقم وزنه وشدته يوما بعد يوم، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، سواء لأن خطر امتد إليهم أو لخوفهم من نتائجها، و من ثم حرصا على مصالحهم يقومون بتبنيه متخذ القرار بوجود الأزمة، و يطلبونه بالتدخل قبل أن تستفحل و تصل إلى القمة نضجها و عنفها.

3.3.2. مرحلة النضج

و تسمى كذلك "مرحلة الانفجار" تتسم بالسرعة و الشدة و بالاندفاع السريع، حيث تقع الأزمة و يزداد مقدار تأثيراتها في الإدارة و يبلغ المستوى إلى أقصى درجة، و تكون أبعاد الخسارة مهلكة و جلية للعيان و تحدث حالة من الهلع و الذعر و تقضي إلى السقوط، و يرافق ذلك ضجة إعلامية و تحاول الإدارة حصر الأضرار التي ألّمت بالمنظمة و أصحاب المصالح، و ربح الوقت و اتخاذ إجراءات علاجية إذ لم تعد تنفيذ الإجراءات الوقائية، و لن يفيد هنا دور المديرين الاستراتيجيين بل تبرز الحاجة للقيادة المنفردة. (محمد، 2011، صفحة 53)

4.3.2. مرحلة الانحدار

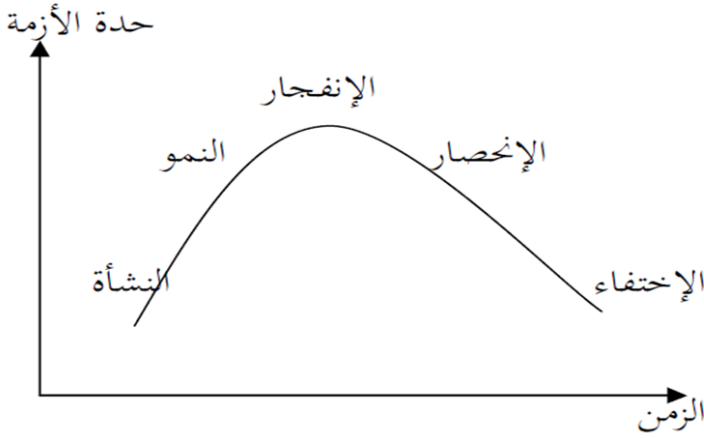
يطلق عليها في بعض المصادر بمرحلة الانحسار حيث تبدأ الأزمة بالإنحدار والانعكاش بعد التصادم الشديد الذي يفقدها جزءاً مهماً من قوة الاندفاع لها و من ثم تبدأ في التلاشي تدريجياً، وهناك أيضاً بعض الأزمات تتكرر لأن لها قوة دافعة جديدة عندما يعجز النزاع عن الوصول الى غاياته، وينبغي أنه من الضروري أن يمتلك الكيان الاقتصادي بعد التدبر في مرحلة تراجع الأزمة و وجوب متابعة الموقف من جميع جوانبه خوفاً من حدوث عوامل خارجية جديدة تثير فيها النشاط و يكون لديها الإمكانية للبروز والتنامي مجدداً بعد تلاشيها تدريجياً. (محمود، 2008، صفحة 33)

5.3.2. مرحلة الاضمحلال

يطلق على هذا الطور بمرحلة الزوال وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة حينما تفقد بصورة تكاد تكون كاملة، قوة الاندفاع الناتجة لها أو لمكوناتها حيث تنعدم مظاهرها و ينتهي الإنشغال بها و الحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلاً من سلبيات، و الحقيقة أن اضمحلال الأزمة يكون دافعا للكيان الاقتصادي الذي حدثت فيه لإعادة البناء و ليس لإعادة التكيف، فالتكيف يصبح أمراً مرفوضاً و غير مقبول لأنه سيبقى على آثار و نتائج الأزمة بعد انحسارها، أما إعادة البناء فيتصل أساساً بعلاج هذه الآثار و النتائج و من ثم استعادة فاعلية الكيان و أدائه و إكسابه مناعة أو خبرة في التعامل مع أسباب و نتائج هذا النوع من الأزمات.

و يمكن تمثيل المراحل الخمسة السابقة في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 01: "المراحل الأساسية للأزمات المالية".



المصدر: كمال رزيق و عبد السلام عقون، "سياسات إدارة الأزمات المالية العالمية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص25

3. الأزمة المالية العالمية 2008

1.3. تعريف الأزمة المالية العالمية 2008

قدمت منظمة "الأمم المتحدة" الرائدة في التجارة و التنمية (UNCTAD) تعريفا دقيقا لأزمة الرهن العقاري على النحو التالي: "أزمة اقتصادية مالية تسبب بها الرهون أو القروض العقارية السيئة أو الرديئة في الوم أ، و نتج عنها نقص في النمو الاقتصادي الدولي الذي يظهر تراجع الطلب على التبادل التجاري نتيجة عدم القدرة على التمويل و الائتمان التجاري، سقوط أثمان السلع الرئيسية، انكماش الاستثمار الخارجي المباشر، و تدهور في الصادرات والواردات العالمية".

كما يمكن تعرف أزمة الرهن العقاري بأنها: أزمة نتجت عن تنامي الفقاعة العقارية في (الوم أ) نتيجة تخفيض أسعار الفائدة من طرف "المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي"، والتي أدت الى انهيار أكبر الشركات المالية الدولية (Soros, 2008, p. 82) أما عن الفرق بينها و بين الأزمات المالية السابقة لها فكونها أزمة مالية وقعت في المركز ثم انتشرت عبر القنوات المالية المعروفة إلى باقي اقتصاديات العالم عكس الأزمات المالية سابقة

لها التي نشأت على الأطراف كأزمة جنوب شرق آسيا، و أزمة الأرجنتين و كانت إقليمية ولم تكن عالمية.

2.3. نشأة الأزمة المالية العالمية 2008

بدأت الأزمة المالية في الوم أ المتحدة إثر تفاقم مشكلة الرهون العقارية، فبعد فقاعة الإنترنت التي اجتاحت الأسواق العالمية في بداية الألفية الجديدة، عمّت الفوائض النقدية في الشركات والأسواق المالية، وهذا ناتج عن الإجراءات التي يتبناها البنك المركزي في الوم أ، و احتارت هذه الشركات و الأسواق في كيفية التعامل بتلك الفوائض و هي تحت تأثير المحللين الماليين و الشركاء لتقييم عملهم، و قد اتجهت الشركات إلى زيادة حجم الإقراض وتحديداً في المجال العقاري. (حافظ، 2011، صفحة 201)

وقام الأمريكيون بشراء العقارات، سواء للسكن أو لأهداف استثمارية بعيدة المدى أو للمناجزة، بسبب هذه التسهيلات أضحت تُقدّم قروضاً دون الحاجة بالضرورة إلى أهلية ائتمانية جيدة و موثوقة ضمن ما يُعرف بالرهون العقارية "Subprime" متجاوزة بذلك شروط الإقراض و أسسه، ومعتمدة على قيمة العقار المؤمن كرهن للقرض خصوصاً بعد الصعود الذي شهدته القيم العقارية (لشهب، 2010، صفحة 06)، و هو ما أفضى في النهاية إلى تشكل فقاعة عقارية سرعان ما انفجرت بسبب هبوط ثمن العقارات بشكل مفاجئ و سريع و كبير، و على ضوء هذه المستجدات ظهر ما يعرف بأزمة الرهن العقاري لسنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت العدوى إلى باقي اقتصاديات العالم عبر القنوات التي تربط هذه الاقتصاديات ببعضها البعض، لتصبح فيما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

3.3. انتقال الأزمة من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية

توجد عدة عوامل أساسية أدت بتحول الأزمة المالية الأمريكية إلى أزمة عالمية منها (فواز، 2014، الصفحات 41-42):

العامل الأول:

إن الوم أ هي الدولة الأكبر استيرادا في العالم، حيث تبلغ وارداتها حوالي 1919 مليار دولار بنسبة 15.5 % من نسبة الإستيراد العالمية وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور الركود في الوم أ سوف يؤثر على صادرات بلدان العالم الأخرى.

العامل الثاني:

يتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، و هذه التغيرات أو التقلبات تعني من الناحية الاقتصادية وقوع ضياع في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الو م أ، أو خارجها و على وجه الخصوص الدول التي تعتمد على سعر صرف مُحدد للدولار، و بناءً على ذلك فإن وقوع أزمة في الو م أ سيؤدي إلى سحب الاستثمارات من البلدان المرتبطة بالدولار بسعر صرف مُحدد لتستقر في بلدان أخرى ذات عملات حرة.

4. تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول النامية

لقد مس تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول النامية عدة جوانب، نوجزها في النقاط التالية:

1.4. الأثر على الصادرات

ما زالت الدول النامية تواجه تحديات، بسبب التقلبات في أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الأكبر في صادراتها للبلدان المتطورة، والتي ازدادت خلال المدة من عام 2005، إلى منتصف عام 2008 ثم أعقبها انخفاض شديد خلال النصف الثاني من عام 2008، وبالتالي أثرت سلباً على الدول النامية المصدرة لها.

حيث أن بعض هذه الدول تعتمد بصورة كبيرة في تصديرها للمواد الأولية إلى الدول المتطورة لتسديد ديونها الخارجية وتسديد وارداتها، و بالتالي فإن أي انخفاض في أسعار صادراتها يثبط قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ومن ناحية أخرى، وجود عدد كبير من الدول التي تعتمد في دعم إيرادات صادراتها على أسعار السلع، إذ تتواجد أغلب هذه البلدان في إفريقيا، و من الملاحظ ازدياد أسعار العديد من السلع المُصدّرة في المدة من 2002 إلى 2008 مثل النفط و الغاز و الفوسفات، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو جيدة في تلك البلدان.

و قد تأثرت أثمان السلع بالأزمة المالية العالمية فبدأت بالانخفاض سنة 2009 و قد انخفض ثمن النفط بشكل كبير ليصل الى أكثر من 70% في النصف الثاني من 2008 كما اتجهت أثمان السلع و البضائع الأخرى بالاتجاه نفسه من الهبوط و الانخفاض. (يوسف، 2009، صفحة 13)

2.4. الأثر على تحويلات المهاجرين من الخارج

إن التحويلات المالية للمهاجرين قد تأثرت سلباً من جراء الأزمة المالية من الدول التي يعملون بها صوب أوطانهم، وانخفض حجم التحويلات المالية إلى الدول النامية إلى 308 مليار دولار سنة 2009 بعدما كانت 325 مليار في عام 2008، نتيجة الشك المحيط بمدى اتساع الأزمة وفترتها وتغيير الأسعار، و انتشار القيود على الهجرة، وارتفاع معدلات العاطلين يؤدي إلى فرض الكثير من القيود على الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي الأساسية، ما يقلل من التحويلات النقدية بصورة أكبر مما هو متوقع. (الرضا و عدنان فرحات، 2014، الصفحات 224-225)

3.4. الأثر على الناتج المحلي الإجمالي

تضاءلت معدلات الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية إبان الأزمة المالية العالمية 2008، و لم يقتصر تأثيرها على القطاع المالي فحسب في هذه الدول، فالأقطار النامية هي جزء من النظام الاقتصادي العالمي، والمركز الرئيس لهذا النظام هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن بلدان اليورو هي الأخرى تضررت من الأزمة المالية العالمية، و التباطؤ الاقتصادي عقب الأزمة، قلص مستوى الطلب على صادرات الدول النامية، الأمر الذي ينعكس في انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي في هذه الدول. (العباسي و عبد الرحيم، 2013، صفحة 260)

وقد أشار صندوق النقد الدولي سنة 2010 في شهر ديسمبر إلى تراجع معدلات النمو من 8.5% سنة 2007 إلى 6% سنة 2008 ليتدهور حتى يصل إلى 2.5% سنة 2009 بفعل الأزمة.

4.4. الأثر على الإستثمار

انخفضت معدلات الاستثمار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في الدول النامية بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث كان هذا التراجع على النحو التالي:

انخفض استثمار الأجانب المباشر في البلدان النامية من 3.90% من الناتج المحلي في 2007 إلى 3.28% في 2009، ما ترك تبعات وخيمة نظراً لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل 20% من كامل الاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء، أوروبا و آسيا الوسطى و أمريكا اللاتينية. (شغراب، 2010، صفحة 260)

بدأت التبعات غير المباشرة للاستثمارات في الدول التي فتحت سوقها للاستثمارات العالمية أو تلك التي زاد فيها التمويل الأجنبي المباشر وغير المباشر، حيث بدأ النشاط المصرفي الأجنبي في أسواقها المحلية ينحسر، وشهدت بعضها فراراً لرؤوس الأموال و ضغوطات على أسعار الصرف، وتقلصت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إليها إلى 21 مليار دولار عام 2008 من 30 مليار دولار عام 2007، وكان مُرتقباً لها أن تنخفض أكثر في نهاية عام 2009 إلى 13 مليار دولار. (الفارس، 2010، صفحة 60)

5.4. الأثر على المديونية الخارجية

ترجع جذور أزمة الديون الخارجية للدول النامية إلى ثمانينيات القرن الفائت بدء أزمة الديون الخارجية في سنة 1982، وبالرغم من المساعي التي قامت بها أغلب البلدان النامية لتقليلها عن طريق التخفيض من الإنفاق العام و الاعتماد على المداخل المالية المحلية إلا أن هذه المشكلة لا تزال قائمة خاصة في أوقات الأزمات المالية التي تحدث في العالم بين الحين و الآخر.

الجدول رقم 01 : الديون الخارجية للدول النامية (2009/2007)

إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)			مدفوعات الدين كنسبة من الصادرات (%)			السنوات الديان
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
26.1	20.6	20.2	480.5	458.1	430.5	إجمالي الدول النامية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص:303

يشير الجدول رقم 01 إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الأزمة المالية من 430.5 مليار دولار سنة 2007 إلى 480.5 مليار دولار سنة 2009، و قد زاد حجم هذه الديون الخارجية بشكل واضح في كل الدول النامية تقريباً. كما ارتفعت نسبة مدفوعات الديون إلى الصادرات من 20.2 في المائة سنة 2007 لتصل إلى 20.6 في المائة سنة 2008 لتبلغ أقصاها بنسبة 26.1 % عام 2009 بسبب الأزمة.

6.4. الاتجاه نحو تقليل النفقات الحكومية

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تعزيز اتجاهات قوية لدى حكومات كثير من البلاد النامية نحو تقليل النفقات الحكومية، و جاء ذلك في ظل الظروف الآتية:

تكاليف أعلى مطلوبة من الحكومات لزيادة تمويل المشاريع و الخدمات.
 تراجع العوائد المتحققة من الضرائب (خصوصا من ضريبة الدخل).
 تزايد معدلات البطالة في ظل تراجع الاستثمارات و الاستهلاك و النفقات الحكومية.
 تزايد معدلات الفقر في الدول النامية، مع الإشارة إلى أنه ما يزال في العالم حوالي 4.1 مليار
 شخص يعانون الفقر. (العيساوي و عبد المهدي رحيم ، 2013، صفحة 272)

5. منهجية الدراسة:

لجأنا في إعداد هذا المقال على النمط الوصفي و التحليلي، باستخدام الأسلوب الاستقرائي
 عبر مراجعة الكتب و المقالات و الدوريات العلمية، والتقارير والدراسات ذات الصلة بموضوع
 البحث، بناءا على ذلك تناولنا مفهوم الأزمات المالية و أسبابها، وكذلك أصناف الأزمات،
 والتبعات السلبية الناجمة عنها مع التركيز على أزمة 2008 وأثرها على البلدان النامية.

6. الخاتمة:

انضح لنا من خلال هذا المقال أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي من أشد الأزمات
 المالية التي شهدتها النظام الرأسمالي قط .
 وترجع الشرارة الأولى لإنفجارها لأزمة قروض الرهن العقاري الناتجة عن تهاون المصارف
 وشركات الاستثمار في منح الائتمان لأفراد غير قادرين على التسديد، و بمجرد هبوط الأسعار
 في سوق الرهن العقاري أفضى ذلك إلى انهيارات متعاقبة في شتى البنوك والأسواق الشركات
 المتصلة بهذا السوق، بعد ذلك انتقلت تداعيات هذه الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع
 الفعلي ومن الو م أ إلى بقية دول العالم.

كما يتضح لنا أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل سيئ على كل البلدان النامية بدرجات
 متفاوتة، و تمثلت أهم هذه الآثار في انخفاض صادراتها بسبب الركود الذي أصاب
 اقتصاديات الدول المتقدمة، الذي بدوره أدى إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية التي
 تعتمد عليها الدول النامية كنسبة عظمى في مداخلها من العملة الصعبة مما أدى إلى
 انخفاض أسعار هذه المواد طبقا لميكانزمات السوق "قانون العرض و الطلب" بالإضافة إلى
 انكماش تحويلات عمالتها من الخارج لنفس السبب، الأمر الذي نجم عنه تدهور قدرة البلدان

النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية التي صعدت خلال هذه الأزمة، مما زاد على هذه الدول عبئا أكبر و أثر بالسلب على معدلات نموها الاقتصادي.

1.6. اختبار الفرضيات:

• الفرضية الأولى: انتقلت الأزمة المالية العالمية 2007 إل الدول النامية عن طريق المبادلات التجارية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها.

نؤكد صحة هذه الفرضية لأن انتقال الأزمة إلى أغلب الدول النامية لم يكن عن طريق الأسواق المالية كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، بل انتقلت إليها عن طريق المبادلات التجارية كون أغلب هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية التي انخفضت أسعارها، واستيراد المواد الغذائية والمصنعة التي تذبذبت أسعارها، وانتقلت إليها أيضا عن طريق انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية

• الفرضية الثانية: أحدثت الأزمة المالية العالمية 2007 آثارا سلبية على الدول النامية ولكن بدرجات متفاوتة.

هذه الفرضية صحيحة فقد أثرت هذه الأزمة سلبا على الدول النامية وذلك بتراجع نموها الاقتصادي ونتاجها المحلي الإجمالي وانخفاض رؤوس الأموال و تحويلات المهاجرين الواردة إليها بالإضافة إلى تدهور أسعار صادراتها نتيجة ضعف طلب الدول المتقدمة عليها، ويرجع تفاوت تأثير الأزمة على هذه الدول نتيجة اختلاف درجات انفتاح اقتصادياتها على الأسواق المالية العالمية، وتفاوت أحجام مبادلاتها التجارية مع البلدان المتقدمة.

2.6. نتائج الدراسة:

• إن ما يميز الأزمة المالية العالمية 2008 أنها بدأت من قطاع العقارات بخلاف الأزمات المالية السابقة لها التي بدأت بانهيار في أسعار الأسهم و السندات، أو بسبب تقلبات في أسعار الصرف.

• وجدت الأزمة المعاصرة جذورها في تكاثر المنتجات المالية المنفصلة عن الاقتصاد الحقيقي والمرتبطة بالنمو الكبير للسيولة

• بينت الأزمة المالية ضعف النظام المالي العالمي وعدم جدوى مؤسساته المالية خاصة صندوق النقد الدولي، لكونه لم يتوقع هذه الأزمة رغم اعتماده نماذج قياسية للتنبؤ بالأزمات المالية و الاقتصادية.

• أكدت الأزمة على عدم كفاءة الفكر الرأسمالي القائم على حرية السوق و أنه يعاني من أزمة نظام في آليات عمله.

• اتسعت تداعيات الأزمة المالية العالمية لتشمل الدول النامية، و انعكس هذا الأثر في هبوط إيرادات صادراتها نتيجة تدهور أسعار خاماتها، انحسار تدفقات رؤوس الأموال، الديون و الاستثمارات الأجنبية إليها، مما أضر سلباً بنتاجها المحلي و معدلات نموها الاقتصادي.

• نظام التمويل الإسلامي المبني على الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المتاجرة في الديون و المشتقات المالية يسمح بتجنب العديد من الأزمات المالية.

3.6. الاقتراحات:

• وجوب تبني الدول نماذج حديثة خاصة بالتوقع بالأزمات المالية، لتجنب الأزمات قبل وقوعها.

• الحاجة إلى إعادة إصلاح النظام النقدي و المالي الدوليين من خلال إرساء نظام مالي و نقدي جديد لنقادي تكرر الأزمات التي تلحق أفدح الضرر بالدول النامية.

• تنويع مصادر الدخل القومي، و عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل مع وضع خطط و استراتيجيات لمواجهة الأزمات المستقبلية.

• تعديل القوانين المنظمة لعمل البورصات، ومنع أساليب المضاربات و تشديد الرقابة على المنتجات المالية المستجدة من جانب الهيئات والمؤسسات المالية لنقادي الوقوع في أزمات مالية أخرى.

• يجب استغلال الدول النامية لعوائد صادرات ثرواتها في النفقات الاستثمارية لتنمية بناها الاقتصادية، لتحقيق الاستقلال التدريجي عن اقتصاديات الدول الكبرى، حتى لا تتحمل تبعات أزماتها المالية ودوراتها الاقتصادية.

• تشجيع التكامل و التعاون الاقتصادي الإقليميين بين الدول النامية، و التوجه نحو تنسيق أكبر في سياساتها و إجراءاتها لمواجهة مشكلة العولمة و التصدي للأزمات

• وجوب دخول الجزائر مجال الإنتاج الفعلي، و ذلك بترشيد الإنفاق الحكومي و توجيهه نحو القطاع الإنتاجي، لإحلال الإنتاج المحلي بدلاً عن الواردات، للتقليل من درجة التبعية للخارج الذي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

• تطوير مؤسسات النظام المالي الإسلامي و منتجاته و أدواته، و تكوين العنصر البشري و تأهيله من حيث الخبرات الفنية و المعارف الشرعية، لجعل هذا النظام نظاما ماليا يوافق تطلعات المجتمع الدولي.

• العمل بقواعد و ضوابط الاقتصاد الإسلامي لتفادي الأزمات المالية و بالفعل، فهناك أصوات في الغرب تنادي بضرورة الأخذ بالشرعية الإسلامية في الجانب الاقتصادي ففي افتتاحية مجلة "challenge" كتب "بوفيس فانسون" رئيس تحريرها موضوعا بعنوان (البابا أو القرآن): "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا و بمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم و أحكام و تطبيقها ما حل بنا ما حل من كوارث و أزمات و ما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود .

7. قائمة المراجع:

1. lishahb, badiea. (2010). *The Global Financial Crisis: An Attempt at Understanding and Overcoming It*. Arab Economic Research Journal, (52), 06-.
2. Boxani, R. (2006). *Obstacles to Arab stock markets and ways to activate them (Doctoral dissertation)*. University of Algiers, Algeria.
3. iythar, A. H. M. (2011). *Crisis Management Strategy: A Conceptual Framework from an Islamic Perspective*. Journal of Economic and Administrative Sciences, 17(64), 53-.
4. alsaayigh, M. Y., & jabr allayla, shima eabd alsataar. (2012). *Global Financial Crises: Their Causes and Ways to Avoid Them*. Al-Rafidain Journal of Law, 15(52), 374-.
5. ghady, A. M., & Al-Jawzi, jamila. (2009). *The current financial crisis and its repercussions on the expected performance of foreign direct investment - the case of Algeria -*. The Fourth International Forum on the Current Financial Crisis and its Implications for the Economies of the Middle East and North Africa, University of Dely Ibrahim, Algeria.
6. Ababna, O. Y. A. (2011). *The Contemporary Financial Crisis: An Islamic Economic Appraisal (The first)*. Amman, Jordan: Modern Books World for Publishing and Distribution.

7. Shagrab, K. M. (2010). The financial crisis and its repercussions on developing countries. *Economic Horizons Magazine*, 260-.
8. Mr. Al-Badawi, A. H. (1999). *Financial Market Management - A Contemporary Perspective*. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
9. faris alfaris, eabd alrazaaq. (2010). *The global financial crisis: causes, repercussions, and solutions (First edition)*. United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
10. alkhudhiri, M. A. (1993). *Crisis Management: An Economic and Administrative Approach to Resolving Crises at the Level of the N*. Cairo, Egypt: maktabat madbuli.
11. Abu Fara, Y. (2009). *Features and causes of the global financial crisis of 2008 and its repercussions on developing countries*. قُدِّمَ في The Fourth International Forum on the Global Financial Crisis and its Implications for the Economies of the Middle East and North Africa Region, University of Algiers.
12. Nabil Jaafaria, alrida, & aljawayn, A. F. (2014). *History of economic crises in the world (First edition)*. United Arab Emirates: University Book House.
13. Abu Fara, Y. (2015). *Financial and economic crises with a focus on the 2008 global financial crisis (First edition)*. Jordan, Amman: Wael Publishing and Distribution House.
14. jad allah, M. (2008). *Crisis management (First edition)*. Amman, Jordan: Osama Publishing and Distribution House.
15. Goerge , S. (2008). *The New Paradigm for Financil Markets*. Public Affairs, (1), 82-.